

## تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

### أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٧٨ (٢٠٠٧)، الذي طلب إلى المجلس بموجبه أن أقدم إليه تقريرا كل ثلاثة أشهر عن الحالة الأمنية والإنسانية في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة، بما في ذلك تحركات اللاجئين والمشردين داخليا، وعن التقدم المحرز في تهيئة ظروف أمنية مواتية لعودتهم الطوعية. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية التي استجرت منذ تقرير المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/739)، بما في ذلك نشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، والقوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي (قوة الاتحاد الأوروبي في تشاد/جمهورية أفريقيا الوسطى)، والشرطة التشادية المعنية بالحماية الإنسانية.

### ثانيا - معلومات مستكملة عن التطورات المستجدة

#### ألف - التطورات السياسية

٢ - شهدت الحالة في تشاد تدهورا ملحوظا رغم اتفاق السلام الذي وُقِع بين الحكومة والجماعات المعارضة المسلحة التشادية الرئيسية في سرت، الجماهيرية العربية الليبية، يوم ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ففي ذلك الاتفاق، تعهدت الحكومة والجماعات المعارضة المسلحة باحترام الدستور، ووقف القتال، والعفو عن المتمردين، والسماح لجماعات المتمردين بالمشاركة في تسيير شؤون الدولة، وإدماج قوات المتمردين في الجيش الوطني التشادي، وعقد اجتماع آخر في طرابلس، يشمل جميع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، لتابعة تنفيذ الاتفاق. بيد أن الأطراف لم تنقيد باتفاق سرت. وكان الوفاق الوطني التشادي هو الجماعة المعارضة المسلحة الموقعة الوحيدة التي حافظت على



التزامها بأحكام الاتفاق. ففي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أفيد بأن ١٦٠٠ من المقاتلين السابقين التابعين للوفاق الوطني التشادي قبلوا في مركز موسورو للتدريب العسكري في تشاد.

٣ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أصدر ثلاث من الجماعات المعارضة المسلحة التشادية الرئيسية الأربع - اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية، وتجمع القوى من أجل التغيير، واتحاد القوى الأساسي من أجل الديمقراطية والتنمية - بيانا أعلنت فيه تحالفها الجديد باسم المقاومة الوطنية. ولم يكن هذا التحالف يعني إدماج الجماعات المسلحة الثلاث في حركة واحدة، وإنما تعيين لجنة تنفيذية تتألف من قادة كل جماعة على حدة، وهم محمد نوري عن اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية، وتيماني إيرديمي عن تجمع القوى من أجل التغيير، وعبد الواحد عبود مكاي عن اتحاد القوى الأساسي من أجل الديمقراطية والتنمية.

٤ - وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، أصدر رئيس وزراء تشاد، د. نور الدين دلوا كاسيري كوماكويي، بلاغا تضمن أموراً من جعلتها اتهام حكومة السودان بإيواء الجماعات المسلحة التشادية وتدريبها وتزويدها بالمعدات بغية زعزعة استقرار تشاد وعرقلة نشر قوة الاتحاد الأوروبي في تشاد/جمهورية أفريقيا الوسطى وإنشاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وفي بلاغ منفصل صدر في اليوم ذاته، ناشد رئيس الوزراء الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تقديم المساعدة لإعادة إحلال السلام والأمن على طول الحدود بين تشاد والسودان.

٥ - وفي رسالة موجهة إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، أنكرت حكومة السودان أنها تخطط لشن هجوم على حكومة تشاد واتهمت تشاد بتقديم الدعم لجماعة مسلحة سودانية هي حركة العدل والمساواة، التي عقدت مؤخرًا، حسب زعمها، اجتماعاً في الأراضي التشادية. واتهمت حكومة السودان تشاد كذلك بشن غارات برية وعمليات قصف جوي في منطقتي رجل الحزاية وكرمولة غرب دارفور، على بعد نحو ٥٦ كيلومتراً جنوب غرب الجنيينة. وفي وقت لاحق، في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، سافر الأمين العام لتجمع الساحل والصحراء، محمد المدني الأزهرري، إلى الخرطوم ونجامينا لحث الطرفين على ضبط النفس في محاولة لمنع تصعيد التوتر بينهما.

٦ - وفي غضون ذلك، استقال رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى، إيلي دوتي، في ١٨ كانون الثاني/يناير، رداً على عرض اقتراح بحجب الثقة كان من المقرر أن يجريه البرلمان، وفي خضم إضرابات قام بها موظفو الخدمة المدنية لمطالبة الحكومة بتسوية متأخرات مرتباتهم.

وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، عين الرئيس بوزيزي السيد فوستين أرشانج تواديرا، وهو أستاذ سابق في جامعة بانغي، رئيساً جديداً للوزراء. والسيد تواديرا الذي رُفض في البداية من جانب المؤسسة السياسية، حيث لم يتشاور الرئيس مع الأحزاب السياسية بشأن تعيينه، تمكن من التوصل إلى اتفاق مع نقابات العمال، الشيء الذي أفضى إلى توقف الإضرابات في ٢٥ شباط/فبراير. وشكل الرئيس بوزيزي مجلساً جديداً للوزراء في ٢٨ كانون الثاني/يناير، وإن بقي الوزراء الرئيسيون في مناصبهم. وفي الوقت ذاته، واصلت اللجنة التحضيرية للحوار عملها ويتوقع أن تضع الصيغة النهائية لمقترحات مفصلة للدعوة إلى إجراء حوار سياسي شامل بحلول ٣١ آذار/مارس.

## باء - الحالة الأمنية

٧ - تدهورت الحالة في المنطقة الواقعة على طول الحدود مع دارفور في ٣٠ كانون الثاني/يناير، في أعقاب تقارير أفادت بأن طائرة تابعة للقوات المسلحة الوطنية التشادية أسقطت جنوب الجنية، غرب دارفور، على أيدي أفراد تابعين للجماعات المعارضة المسلحة التشادية. وفي الوقت ذاته، أفيد بأن مروحيات عسكرية تشادية قصفت مواقع مشتبته فيها للمتمردين قرب قوز بيضا، في شمال تشاد. وادعت حركات المتمردين في وقت لاحق أنهما سيطرت على أم حجر، الواقعة بين أبيشه ونجامينا.

٨ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، تقدمت قوات المقاومة الوطنية من قواعد في منطقة الحدود بين تشاد والسودان، في رتل من المركبات يقدر عددها بما يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ مركبة. وانتقلت من الشرق دون أن تمر من المدن الرئيسية، بما فيها أبيشه، إلى أن اشتبكت مع جنود القوات المسلحة الوطنية التشادية في مساقط، على بُعد ٥٠ كيلومتراً شمال شرق نجامينا. وبحلول ١ شباط/فبراير، اتخذت قوات المتمردين التشاديين مواقع لها حول نجامينا. وفي ليلة ١-٢ شباط/فبراير، دخل تحالف القوات العاصمة وأحاطوا بالقصر الرئاسي وغيره من الأماكن الاستراتيجية في أنحاء المدينة. كما أفادت تقارير بأن قوات حركة العدل والمساواة، وهي حركة متمردة في دارفور، عبرت إلى تشاد، سعياً منها إلى تعزيز قوات الحكومة في نجامينا. وفي الساعات الباكرة من ٣ شباط/فبراير، اندلع قتال شديد في نجامينا. وفي ٤ شباط/فبراير، غادرت الوحدة التشادية من القوات المتعددة الجنسيات دون الإقليمية التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، قاعدتها في شمال غرب جمهورية أفريقيا الوسطى وانتشرت في نجامينا لتقوم، حسب ما أفيد به، بتعزيز القوات المسلحة الوطنية التشادية. وعادت الوحدة التشادية إلى بانغي في ٥ آذار/مارس.

٩ - واستطاعت قوات الحكومة في البداية أن ترد قوات المتمردين على أعقابها، وبعد يوم من محاولة الانقلاب، تحركت قوات المتمردين بواسطة ما يقرب من ١٠٠ مركبة، إلى منطقة تقع على مسافة ٣٠ كيلومترا تقريبا جنوب شرق نجامينا، حيث واصلت التهديد بشن هجوم آخر على العاصمة. وفي ٤ شباط/فبراير، سيطرت جماعات المتمردين مؤقتا على مونغو، الواقعة على بعد حوالي ٤٠٠ كيلومتر شرق نجامينا، ثم تحركت لاحقا صوب أم تيمان (الواقعة على بعد نحو ٦٠٠ كيلومتر شرق نجامينا)، حيث أفيد بأنها انقسمت هناك إلى جبهتين رئيسيتين. وأفيد بأن تجمع القوى من أجل التغيير واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية تحركا صوب حدود السودان. وفي ٥ شباط/فبراير، توقف القتال ووطدت قوات الحكومة مواقعها في العاصمة.

١٠ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، وبناء على توصية فريق الأمم المتحدة لإدارة الأمن، تم الإعلان عن المرحلة الأمنية الرابعة في نجامينا، وفقا لقواعد وأنظمة الأمن المعمول بها في الأمم المتحدة. وأجلى في وقت لاحق كل أفراد الأمم المتحدة غير الأساسيين إلى دوالا في الكاميرون بوسائل النقل الجوي والبري. وفي أعقاب الجولة الأولى من عملية الإجلاء في ٢ شباط/فبراير، بقي عدد ضئيل من موظفي البعثة الأساسيين، يضم نحو ٣٣ فردا، وجرى نقلهم إلى فندق، حيث كانت القوات الفرنسية توفر الحماية. بيد أن الفندق تعرض في وقت لاحق من اليوم ذاته، لإطلاق النار وقامت القوات الفرنسية بإبعاد جميع أفراد الأمم المتحدة ونقلتهم إلى منطقة أوفر أمانا، في انتظار إجلائهم إلى الكاميرون إلى حين انتهاء القتال. وتمت عملية الإجلاء بدعم من حكومة فرنسا، ومساعدة لوجستية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبقي في نجامينا عدد من الموظفين الأساسيين، يضم ٩ أفراد تابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد و ١١ فردا تابعين لفريق الأمم المتحدة القطري. وبحلول ٢٢ شباط/فبراير، نقل جميع الموظفين الدوليين التابعين للبعثة إلى العاصمة من الكاميرون واستأنفوا أنشطتهم العادية.

١١ - وفي غضون ذلك، أدا مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، أثناء مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في أديس أبابا خلال الفترة من ٢٥ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، المحاولة غير الدستورية للاستيلاء على السلطة في تشاد وأوكل إلى الرئيس القذافي، رئيس الجماهيرية العربية الليبية والرئيس نغيسو، رئيس الكونغو، مهمة البحث عن حل دائم للأزمة بالتشاور مع الأطراف التشادية. وفي ١٣ شباط/فبراير، وصل إلى نجامينا فريق يتألف من ممثلين لكلا الوسيطين بقيادة اللواء موكوكو، المستشار العسكري للرئيس نغيسو، حيث اجتمع بالرئيس ديبو وغادر تشاد بعد بضعة أيام.

١٢ - وفي ١٠ آذار/مارس، دعا الرئيس كابيلا رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، إلى عقد مؤتمر قمة استثنائي في كينشاسا بشأن الحالة في تشاد. وفي البلاغ الختامي الصادر في نهاية مؤتمر القمة، أدان رؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أي محاولة للوصول إلى السلطة بوسائل غير دستورية في تشاد؛ وحثوا جميع الأطراف التشادية على تنفيذ اتفاقات السلام السابقة؛ وأعربوا عن دعمهم لجهود الوساطة التي يقوم الاتحاد الأفريقي بقيادة الرئيس القذافي والرئيس نغيسو؛ وتعهدوا بتوفير المساعدة الطارئة لتشاد.

١٣ - وفي ١٣ و ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨، حضرت مؤتمر القمة الحادي عشر لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وعلى هامش مؤتمر القمة، وقع الرئيس ديبي والرئيس البشير اتفاقاً جديداً تحت رعاية الرئيس واد رئيس السنغال. واتفق الطرفان على المصالحة وتطبيع علاقتهما والمساهمة في تحقيق السلام والاستقرار في البلدين وفي المنطقة. وبعد الإشارة إلى جميع الاتفاقات السابقة (اتفاق طرابلس المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦، واتفاق الخرطوم وبرتوكولاته الإضافية المؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، وإعلان كان المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، واتفاق الرياض المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧)، طلب الطرفان من المجتمع الدولي اتخاذ جميع التدابير الضرورية لإنشاء "قوة للسلام والأمن" بغية "ضمان واحترام العمليات المختلطة الرامية إلى تأمين حدودهما المشتركة". وبالإضافة إلى ذلك، اتفق الطرفان على إنشاء فريق اتصال بهدف رصد تنفيذ الاتفاق، ووقف دعم أنشطة الجماعات المسلحة، وكفالة عدم استخدام أراضي كل منهما لزراعة الاستقرار في أي من الدولتين.

١٤ - وفي ١٣ آذار/مارس، أصدرت حكومة تشاد بلاغاً ورد فيه أن جماعات من المتمردين قامت، بدعم من حكومة السودان، بعبور الحدود من السودان إلى تشاد، قرب مودينة. وفي ١٤ آذار/مارس، أفيد بأن جماعة مسلحة تضم ما يتراوح بين ٢٥ و ٤٥ مركبة شوهدت في شوكوياني، على مسافة ١٤٠ كيلومتر جنوب شرق أبيضه. وأفيد بأن جماعة ثانية كانت أقرب موقعا من أبيضه، مما لا يتجاوز ٤٥ كيلومترا جنوب شرق البلدة. وأفيد بأن وحدات القوات المسلحة الوطنية التشادية عاودت الانتشار تحسبا لحدوث تحركات من السودان في منطقة الحدود على مقربة من أندري. وفي اليوم ذاته، رفعت حكومة تشاد حالة الطوارئ التي فرضتها في منتصف شباط/فبراير.

## جيم - الحالة الإنسانية

١٥ - ما زالت شرق تشاد تستضيف أكثر من ٢٥٠.٠٠٠ لاجئ سوداني، وأكثر من ١٨٠.٠٠٠ من المشردين داخليا، ممن يعتمدون في بقائهم على قيد الحياة على المعونة

الإنسانية، والتي تشمل الغذاء والخدمات الصحية والمياه. وقد أثر انعدام الأمان الناتج عن أعمال النهب الإجرامية وغياب مؤسسات سيادة القانون على قدرة مجتمع الأنشطة الإنسانية على تقديم المساعدة لمن يحتاجونها.

١٦ - وإضافة إلى ما يقرب من ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ ومشرّد داخليا وغيرهم من الفئات الضعيفة بين الجماعات التي تستضيفها شرق تشاد، فر ما بين ١٠ ٠٠٠ و ١٢ ٠٠٠ لاجئ من غرب دارفور عبر الحدود منذ ٨ شباط/فبراير هربا من هجمات المليشيات والقصف من جانب حكومة السودان. ويعيش هؤلاء المتضررون من الحرب جميعا وضعا حرجا للغاية على طول الحدود المضطربة.

١٧ - وأدى القتال الدائر في نجامينا في أوائل شباط/فبراير إلى فرار ما يقرب من ٣٠ ٠٠٠ تشادي إلى الكاميرون، ولم يعد منهم حوالي ١٠ ٠٠٠ حتى الآن. كما أثر تدهور الوضع الأمني على طول الحدود بين تشاد والسودان على قدرة مجتمع الأنشطة الإنسانية على مساعدة اللاجئين والمشردين داخليا في المواقع القريبة من الحدود. وفي مناسبات عديدة تسللت عناصر مسلحة إلى داخل مخيمات اللاجئين وتجمعات المشردين.

١٨ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، ما زال ما يقرب من ٤٥ ٠٠٠ من المشردين داخليا يعيشون في ثلاث مقاطعات هي فاكاجا وكوتو العليا وبامينغي بانغوران في الشمال الشرقي وما زال ٢ ٦٥٠ لاجئا من جنوب دارفور يعيشون في مخيم سام وادجا في مقاطعة كوتو العليا. ومع أن مجتمع الأنشطة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى يواصل تقديم المساعدة للفئات الضعيفة فإن انعدام الأمان الذي تسببه العصابات المسلحة يؤدي إلى عرقلة عمله.

## دال - حقوق الإنسان

١٩ - تدهورت حالة حقوق الإنسان في تشاد من جراء عمليات القتال في أوائل شباط/فبراير. وإضافة إلى الوفيات بين المدنيين، تم الإبلاغ عن وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من الجانبين، بما في ذلك، اعتقال قادة المعارضة وتدمير ممتلكات المدافعين عن حقوق الإنسان. فقد أُبلغ عن اختفاء ثلاث من الشخصيات البارزة في المعارضة غير المسلحة في تشاد، هم لول محمد شوا رئيس الدولة السابق ورئيس لجنة متابعة اتفاق ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ المتعلق بتعزيز العملية الديمقراطية في تشاد، وابني عمر محمد صالح المتحدث باسم تنظيم الأحزاب السياسية من أجل حماية الدستور ونغارليجي يورونغار عضو البرلمان. وفي ١١ شباط/فبراير، وردا على ما اعتبرته أحزاب المعارضة بطشا بالمقاومة غير المسلحة ومنظمات المجتمع المدني، انسحب أعضاؤها من لجنة متابعة اتفاق ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧، إلا أنهم أشاروا إلى أنهم سيستأنفون مشاركتهم في اللجنة بمجرد توفر الظروف

المؤدية للسلام. وفي ١٤ شباط/فبراير، صدر مرسوم رئاسي يعلن حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد، ويسمح بتفتيش المنازل، وفرض قيود على وسائل الإعلام الخاصة والعامّة، وتقييد حركة الأشخاص والمركبات، وحظر معظم الاجتماعات العامة.

٢٠ - وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أعربت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لويز أربور عن عميق قلقها إزاء التصعيد العسكري في تشاد وما يمثله من تهديد للمدنيين. وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، دعت حكومة تشاد إلى التحقيق في مقتل مدنيين خلال أعمال القتال التي وقعت مؤخرا وأعربت عن قلقها "إزاء اختطاف واحتجاز" عدد من قادة المعارضة. ودعت الحكومة أيضا إلى احترام المعايير القانونية الدولية في معاملة المحتجزين واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أثناء حالة الطوارئ.

٢١ - وخلال مؤتمر صحفي عقد في ٢١ شباط/فبراير، ذكر وزير الداخلية والسلامة في تشاد أن لول محمد شوا وضع قيد الإقامة الجبرية في منزله حيث تعتبره الحكومة أسير حرب بسبب ما نسب إليه من تعاون مع المعارضة المسلحة. وبعد ذلك ببضعة أسابيع، عاد نغارليجي يورونغار للظهور في الكاميرون، ثم توجه بعد ذلك إلى فرنسا. وحتى الآن لا يزال مكان ابني عمر محمد صالح غير معروف.

٢٢ - وفي ٢٧ شباط/فبراير، شكّل الرئيس ديبى لجنة تحقيق لجمع معلومات عن الأشخاص المختفين وتقييم الأضرار التي ألحقتها أحداث ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ٨ شباط/فبراير بالدولة والسكان في المناطق التي دار فيها القتال. وستقوم اللجنة، التي يرأسها رئيس الجمعية الوطنية التشادية، وتضم سبعة تشاديين إلى جانب ممثلين عن مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمنظمة الدولية للفرانكفونية، والمفوضية الأوروبية، وحكومة فرنسا، بتقديم تقرير إلى الرئيس بعد ثلاثة أشهر من تشكيلها.

### ثالثا - أنشطة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

٢٣ - يبلغ قوام بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد حاليا ١٦٣ موظفا دوليا و ٦٤ موظفا وطنيا. وقد تولى ممثلي الخاص، فيكتور أنجيلو، مهامه في نجامينا في ٧ آذار/مارس. وفي ١٧ آذار/مارس، اجتمع ممثلي الخاص مع الرئيس ديبى، الذي أكد له دعمه الكامل للبعثة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة وقوة الاتحاد الأوروبي توطيد علاقتهما أكثر وأكثر مع حكومة تشاد من خلال الهيئة الوطنية لتنسيق الدعم المقدم للقوة الدولية، التي يرأسها الممثل الخاص للرئيس ديبى المعني بشؤون البعثة وقوة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٤ - وقد قامت جين هول لوت، الأمينة العامة المساعدة للدعم الميداني بزيارة تشاد في ٢٢ و ٢٣ كانون الثاني/يناير للاطلاع عن كثب على الجداول الزمنية لنشر البعثة والتحديات التي تواجهها. وألقت زيارتها لأبيشه وقوز بيضا الضوء على حجم التحديات اللوجستية التي تواجه البعثة، وأكدت على الحاجة إلى المحافظة على أطر زمنية واقعية لنشر البعثة. وزار جان - ماري جيهنو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام تشاد في ٢٥ كانون الثاني/يناير واجتمع بالرئيس ديبى والسلطات الوطنية لمناقشة المسائل المعلقة، التي تشمل اتفاق مركز البعثة، ومفهوم عمليات الشرطة لدى البعثة، والتقدم المحرز في إنشاء الشرطة التشادية المعنية بالحماية الإنسانية وقد تم توقيع اتفاق مركز البعثة في ٢١ آذار/مارس.

### الشرطة

٢٥ - من أجل توفير القدرة اللازمة للبدء في إنشاء عناصر الشرطة البعثة عهد إلى ١٩ فردا من أفراد قدرة الشرطة الدائمة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، الذين انضموا إلى البعثة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بمواقع وظيفية رئيسية في القدرة المؤقتة. وحتى ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨، كان قد تم تعيين ١٧٠ ضابطا من أصل الـ ٣٠٠ من ضباط شرطة الأمم المتحدة المأذون بانضمامهم إلى البعثة، منهم ٥٨ ضابطا أرسلوا إلى نجامينا. ومن المتوقع نشر نحو ٣٧ ضابط شرطة إضافيين بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠٠٨.

٢٦ - وكان لنشر أفراد قدرة الشرطة الدائمة دور أساسي في دفع الجهود المبذولة من أجل إنشاء إطار فعال لتشكيل الشرطة التشادية المعنية بالحماية الإنسانية. وقد أقام عنصر الشرطة في البعثة علاقات عمل طيبة مع حكومة تشاد وفريق الأمم المتحدة القطري ومجتمع الأنشطة الإنسانية وغيرهم من الشركاء الأساسيين.

٢٧ - وقد تم بنجاح في ١٠ كانون الثاني/يناير تدريب ١٦ مدربا للشرطة التشادية المعنية بالحماية الإنسانية. وطلبت البعثة من الحكومة تسمية المرشحين الذين يشاركون في التدريب المعد لقيادات شرطة الحماية الإنسانية وموظفي المقر (٧٧ ضابط شرطة) وكان من المقرر أن يبدأ البرنامج التدريبي في أول آذار/مارس ٢٠٠٨ لكنه تأجل بسبب القتال الدائر في نجامينا. وفي الوقت نفسه، ما زالت عمليات تسمية واختيار واعتماد ضباط شرطة الحماية الإنسانية مستمرة. وسيبدأ تدريب أول مجموعة مكونة من ٢٢٠ ضابطا من ضباط الحماية الإنسانية فور الانتهاء من تدريب قادة شرطة الحماية الإنسانية وموظفي المقر.

٢٨ - وفي أواخر كانون الثاني/يناير أوفدت بعثة استطلاع مشتركة بين البعثة وسلطات الشرطة التشادية وقوة الاتحاد الأوروبي إلى شرق تشاد لتحديد الأماكن التي يحتمل أن تكون

مراكز للشرطة. وحدد الفريق مواقع لتكون مقرا للشرطة في أبيشه، و ٦ أقسام في البلدات الرئيسية، و ١٢ مركزا إلى جانب الاحتياجات ذات الصلة من الهياكل الأساسية والمعدات.

٢٩ - وبدأ في ٢٥ شباط/فبراير برنامج للتعريف بالشرطة يهدف على إنشاء وجود مستمر لشرطة البعثة في أبيشه بفريق من ثمانية ضباط تم نشرهم على أساس التناوب. وأسهم البرنامج في زيادة إبراز وجود البعثة في شرق تشاد، والمساعدة في إطلاع الشركاء الوطنيين والدوليين بشكل أفضل على تفاصيل خطط الشرطة لكل موقع. وسيستمر هذا الترتيب، الذي يهدف لوجود البعثة في شرق تشاد، إلى حين إنشاء مكتب دائم في أبيشه.

٣٠ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، ستقوم البعثة قريبا بإرساء وجود لها في بانغي، حيث ستوجد في نفس موقع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتعترم الأمم المتحدة إيفاد بعثة تقييم مشتركة إلى براو في مقاطعة فاكاغا لإعادة تقييم الحالة هناك ووضع استراتيجية لأفضل السبل التي يمكن أن تنتهجها استجابة البعثة لمواجهة تحديات المتعلقة بالأمن في المنطقة وفقا لقرار مجلس الأمن ١٧٧٨ (٢٠٠٧).

### المسائل الجنسانية

٣١ - تواصل البعثة تشجيع تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة البعثة، حيث تقيم تعاوننا وثيقا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لإعداد ورقة مفاهيمية بشأن إنشاء آليات لحماية النساء والأطفال في شرق تشاد. وقد وضعت خطط تنفيذية لتعيين مراكز تنسيق للنساء والأطفال في جميع أقسام ومراكز الشرطة التشادية المعنية بالحماية الإنسانية. وستوضع هذه الخطط موضع التنفيذ بعد التنسيق مع الشرطة التشادية المعنية بالحماية الإنسانية.

### سيادة القانون

٣٢ - في الفترة من ١٨ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أوفدت إدارة عمليات حفظ السلام بعثة إلى نجامينا لتناقش مع السلطات التشادية والفريق القطري التابع للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين، في مسألة الأنشطة التي يحتمل أن تضطلع بها البعثة في مجال العدالة والإصلاحات والطرائق التي يمكن بها تخطيط هذه الأنشطة وتنفيذها. وقررت البعثة أن ثمة حاجة إلى المواءمة بين آليات العدالة الرسمية وآليات العدالة التقليدية، وإلى بناء قدرات موظفي العدالة التقليدية وموظفي العدالة الرسمية. وتم أيضا تحديد تدريب موظفي السجون التشادية وتحسين الهياكل الأساسية للإصلاحات باعتبارهما من القضايا الرئيسية. وستقوم بعثة تقييم مشتركة أخرى تضم إدارة عمليات حفظ السلام والفريق القطري للأمم

المتحدة والمفوضية الأوروبية بزيارة إلى تشاد في أوائل نيسان/أبريل للعمل مع نظراء وطنيين بشأن وضع استراتيجية متكاملة وكفالة تكامل الإجراءات.

### ضباط الاتصال العسكري

٣٣ - لقد تم نشر ١٥ ضابطا من ضباط الاتصال العسكري الـ ٥٠ الذين يشكلون القوام المأذون به للبعثة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، ركز ضباط الاتصال العسكري أنشطتهم على إنشاء شبكة اتصال شاملة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك إيفاد بعثات مشتركة للاستطلاع وجمع المعلومات إلى أيبشه وقوزيبضا وباهاي وإيريبا. بما يكفل مواصلة تزامن عمليات نشرها. ولم تسمح الحالة الأمنية وحالات التأخير المتصلة بتكوين قوة الاتحاد الأوروبي. بما كان مقررا من نشر عدد من ضباط الاتصال العسكري يصل إلى ٢٥ ضابطا في كانون الثاني/يناير. بيد أن كبير ضباط الاتصال العسكري وأحد الأفرقة المتقدمة لضباط الاتصال العسكري تم إيفادهما إلى مقر عمليات قوة الاتحاد الأوروبي في باريس ومقر القوة في أيبشه. وسترکز عمليات نشر إضافية على تحرك ضباط الاتصال العسكري تدريجيا إلى الشرق والشمال، بالتزامن مع نشر قوة الاتحاد الأوروبي.

### الدعم

٣٤ - أجزت البعثة في كانون الثاني/يناير سلسلة واسعة من الدراسات الاستقصائية، بمشاركة أفراد من قوة الاتحاد الأوروبي، إلى جميع مواقع البعثات في شرق البلد. وفي شباط/فبراير، عقب نقل الموظفين من دوالا، وصلت إلى نجامينا أول شحنة بحرية تتكون من ٧١ مركبة و ٦ حاويات من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. وإضافة إلى ذلك، وصلت في ١٠ آذار/مارس الشاحنات الأولى من المعدات الخاصة بالشرطة التشادية المعنية بالحماية الإنسانية. وخلال شهر آذار/مارس، قامت البعثة بتحديد أماكن ثلاثة مواقع مؤقتة إضافية من أجل توسيع مقرها في نجامينا وشغلت تلك المواقع. وأعيد فتح موقع التشغيل الأولي في أيبشه في ١٤ آذار/مارس. وغادرت الشحنة الثانية لمخزونات النشر الاستراتيجية، معبأة في ٢٠٠ حاوية برينديزي، إيطاليا، متوجهة إلى دوالا في ١ آذار/مارس.

## رابعاً - إنشاء العملية العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى

٣٥ - شرع مجلس الاتحاد الأوروبي في ٢٨ كانون الثاني/يناير في تنفيذ العملية الانتقالية العسكرية للقوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وأذن

لقائد عمليات الاتحاد الأوروبي، الجنرال ناش، بالشروع في نشر القوات وبدء أعمال البعثة، وفي حين أدت أعمال القتال التي اندلعت في أوائل شهر شباط/فبراير إلى تأخير نشر أفراد قوة الاتحاد الأوروبي في مسرح العمليات، أنشئ مقر القوة الرئيسي في أيشه إلى جانب قاعدة للوجستيات في نجامينا. ومنذ ١٩ شباط/فبراير، اضطلعت القوات الأولية التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي بمهام استطلاعية ومهام للاتصال في الأجزاء الوسطى والجنوبية من منطقة العمليات. وأجرى أيضا أخصائيو قوة الاتحاد الأوروبي مشاورات نشطة مع الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الإنسانية من خلال حملة إعلامية مدنية - عسكرية في الميدان. وقد عبر فريق استطلاع فرنسي خاص، تحت قيادة قوة الاتحاد الأوروبي، بطريق الخطأ إلى السودان في ٣ آذار/مارس وتعرض لنيران من القوات المسلحة السودانية على مسافة ثلاثة كيلومترات داخل دارفور، بالقرب من بلدة تيسي التشادية. وقتل جندي فرنسي وأصيب آخر بجروح. وتجري قوة الاتحاد الأوروبي حاليا تحقيقا لتحديد ملابسات الحادث.

٣٦ - وأعلنت قوة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى عن قدرتها التشغيلية الأولية في ١٥ آذار/مارس، وهو ما شكل البداية الرسمية لولايتها التي تمتد لفترة ١٢ شهرا. ولم يكن ليعلن عن القدرة التشغيلية الأولية إلا بعد إنشاء هياكل القيادة، ومرفق طبي من المستوى الثاني، والقدرة المناسبة على الإجلاء الطبي، وقوة للرد السريع في أيشه. وإضافة إلى ذلك، وعملا بقرار مجلس الأمن ١٧٧٨ (٢٠٠٧)، سيجري الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، بالتشاور مع حكومتى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، تقييما للاحتياجات، بعد ستة أشهر من إعلان قوة الاتحاد الأوروبي عن قدرتها التشغيلية الأولية، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وسيعدان توصيات بشأن الترتيبات المتعلقة بمتابعة أنشطة قوة الاتحاد الأوروبي.

٣٧ - وحتى ١٥ آذار/مارس، كان عدد أفراد قوة الاتحاد الأوروبي الموجودين في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى قد بلغ ١ ٥٠٠ فرد، بمن فيهم ٢٠٠ فرد في بيراو، في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، مما شكل قرابة نصف القوام الإجمالي المأذون به. ومن شأن بلوغ القدرة التشغيلية الأولية لقوة الاتحاد الأوروبي أن يمكن البعثة من الانتشار والاضطلاع بالأنشطة المكلفة بها، ابتداء من أيشه. وتعتمد القوة تحقيق قدرتها التشغيلية الكاملة عن طريق النشر الكامل لثلاث كتائب متعددة الجنسيات توجد في فرشاننا وقوز بيضا وغيريا قبل بدء حلول موسم الأمطار في حزيران/يونيه. وستوفر هذه الكتائب الأمن لأقسام الشرطة الخمسة التي تتوخى البعثة إنشائها في قوز بيضا وفرشاننا وغيريدا وإيريبا وباهاي في تشاد، ومنطقة بيراو في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتساهم أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بقوات في قوة الاتحاد الأوروبي. كما تساهم ألبانيا في العملية، وهناك مشاورات جارية مع عدد من الدول الثالثة الأخرى بشأن احتمال مشاركتها في العملية. وعليه،

ستمكث قوة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى غاية ١٤ آذار/ مارس ٢٠٠٩.

## خامسا - ملاحظات

٣٨ - إن المحاولة التي قامت بها جماعات مسلحة تشادية مؤخرا للاستيلاء على نجامينا، إلى جانب استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة الحدودية بين تشاد والسودان، فضلا عن حركة الجماعات المسلحة عبر الحدود، تؤكد جميعها الحاجة إلى اتباع نهج شامل في معالجة الوضع في تشاد. وينبغي معالجة الأزمة الداخلية في تشاد، والحالة التي تواجه اللاجئين والمشردين داخليا في شرق تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتوتر العلاقات بين تشاد والسودان والحالة في دارفور، بشكل متزامن وبجهود منسقة يراعي الأسباب الجذرية للصراعات الداخلية وجوانبها الإقليمية. بيد أنه حتى الآن، ليس لدى البعثة ولا لدى قوة الاتحاد الأوروبي التكاليف المثالي اللازم لمعالجة هذه القضايا.

٣٩ - وإني في هذا الصدد، أرحب بجهود الوساطة الجارية الرامية إلى مساعدة الأطراف التشادية على التوصل إلى تسوية شاملة لتراعاتها عن طريق التفاوض، وتطبيع العلاقات بين تشاد والسودان. ويمثل توقيع اتفاق داكار بين الرئيس ديبي والرئيس البشير فرصة سانحة أمام البلدين لكفالة مواصلة الحوار ومعالجة انعدام الأمن على طول حدودهما المشتركة. ومن المهم أن نظل صادقين وأن نشجع الأطراف على إيجاد حلول دائمة من خلال الحوار، مع الامتناع عن اتخاذ أية إجراءات قد تؤدي إلى تفاقم الوضع السياسي والأمني المتقلب بالفعل.

٤٠ - وفي حين يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد الأطراف على تسوية خلافاتها الداخلية والثنائية من خلال وسائل بناءة، فإن الأطراف نفسها يجب عليها في نهاية المطاف أن تبدي الإرادة والالتزام السياسيين اللازمين للتصدي للتحديات السياسية والأمنية الكامنة في المنطقة. وتعد العلاقات البناءة بين تشاد والسودان، فضلا عن تعزيز الروابط والتنسيق بين أنشطة البعثة، وقوة الاتحاد الأوروبي، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، والمنظمات الإنسانية العاملة في شرق تشاد ودارفور، عوامل أساسية لاستعادة الأمن وحماية اللاجئين والمشردين داخليا في المنطقة.

٤١ - ورغم أن خطر تعرض نجامينا لهجمات أخرى على يد الثوار قد تراجع، فإن البلدات والقرى في الشرق لا تزال معرضة للخطر. ويساورني القلق إزاء الحالة الأمنية غير المستقرة للغاية في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وهو وضع سيظل له وقع على المساعدة المطلوبة بشدة المقدمة من مجتمع الأنشطة الإنسانية إلى السكان المعرضين للخطر. وقد اجتذب النداء

الإنساني لعام ٢٠٠٨ حتى الآن مساهمات محدودة مقابل مبلغ الـ ٢٨٧ مليون دولار المطلوب. وفي الوقت الذي يجري فيه نشر كل من البعثة وقوة الاتحاد الأوروبي من أجل المساعدة على تحسين الحالة الأمنية، أدعو الشركاء الدوليين إلى المساهمة في الجهود الإنسانية وجهود الإغاثة وإعادة التأهيل والتعمير.

٤٢ - وعلى الرغم من أن الأحداث التي وقعت في أوائل شباط/فبراير أحرقت نشر الوجود المتعدد الأبعاد، فإن ما يشجعني هو أن البعثة وقوة الاتحاد الأوروبي استأنفتا بسرعة نشر أفرادهما وأنشطتهما. ويسرني كذلك أن أشير إلى أن البعثة والسلطات التشادية قد أحرزتا تقدما في إنشاء الشرطة التشادية المعنية بالحماية الإنسانية. وأود أن أتوجه بالشكر إلى الدول الأعضاء التي ساهمت في الصندوق الاستئماني للبعثة، وأدعو الدول الأخرى إلى المساهمة بغية كفالة نجاح تنفيذ القرار ١٧٧٨ (٢٠٠٧). ولن يتسن للشرطة التشادية المعنية بالحماية الإنسانية أن تعمل بكامل طاقتها بدون توفير الأموال اللازمة.

٤٣ - وفي تقريرتي المقدم إلى مجلس الأمن (S/2007/488، الفقرة ٦٣) المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧، ذكرت إن عنصر الشرطة التشادية "سيتمولى مسؤولية خالصة لإنفاذ القانون باختصاصات قضائية محددة بدقة، تتركز على مخيمات اللاجئين والتجمعات المحيطة للمشردين داخليا والبلدات المرتبطة بها". وحملت الأحداث التي وقعت في شرق تشاد حكومة تشاد على اقتراح زيادة تغطية الشرطة التشادية المعنية بالحماية الإنسانية للمواقع التي يقيم فيها المشردون داخليا. وبما أن ذلك سيشكل تحديات لوجستية ومالية كبيرة بالنسبة للبعثة، فإنني أعتزم أن أوصي بأن يقوم استعراض الأشهر الستة للبعثة وقوة الاتحاد الأوروبي الذي سيكتمل في أيلول/سبتمبر، بدراسة هذه المسألة بدقة ووضع توصيات بشأنها.

٤٤ - وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى حكومة فرنسا لقيامها بحماية وإجلاء أعضاء من المجتمع الدولي، بما في ذلك أفراد الأمم المتحدة، في نجامينا خلال الأحداث التي وقعت في أوائل شباط/فبراير.

٤٥ - وأخيرا، أود أن أعرب امتناني لمثلي الخاص، فيكتور أنجليو، لما يؤديه من أعمال، وأن أشيد بوسيني كومباوريه، الذي عمل رئيسا للبعثة في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى آذار/مارس، لإدارته الممتازة للبعثة في ظل الظروف البالغة الصعوبة التي تميزت بها الأزمة الأخيرة. كما أود أن أشكر موظفي البعثة، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والفريق القطري للأمم المتحدة لما بذلوه من جهود دؤوبة للإسهام في السلام والتنمية في تشاد وفي جمهورية أفريقيا الوسطى وفي المنطقة.